المحور الأول: الإطار النظري للفساد الإداري

هذا المحور كان لابد منه للضرورات البحث التي تنقضي بداية تشخيص ظاهرة الفساد الإداري وتحديد أسبابه وآثاره وأنواعه أولا لأنه بدون التشخيص الجيد لا يمكن وصف وتحديد العلاج المناسب، لننطلق بعد هذا المحور في رحلة البحث عن الآليات الجزائية والإدارية في مكافحة الفساد من خلال تجريم أفعاله والتعرف على صوره ذات الصبغة التأديبية، لنصل بعدها إلى إجراءات استرداد الأموال.

كما تجدر الإشارة إلى أن مقياس الفساد الإداري هذا الموضع قد انحصرت مجال دراسته مكانيا في تحديد السياسة التشريعية لمكافحته في الجزائر، وزمانيا من خلال تتبع الآليات القانونية التي استحدثها المشرع الجزائري لمواجهة الفساد والحد منه وذلك بعد المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004، وصدور بعد ذلك قانون الوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006 وكذا التعديلات التي أدخلت عليه وهذا إلى غاية وقتنا الحالي خاصة بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 وصدور 08/22 الذي يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها.

غير أن ذلك لا يمنع من تبيان موقف المشرع الجزائري ومقارنته مع باقي التشريعات في بعض المواضع لأنه من أجل الوقوف على مواطن القوة والضعف في التشريع الوطني لابد من مقارنته بباقي التشريعات الأخرى.

أهداف المحور الأول:

يسعى هذا المحور إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في التشخيص الحقيقي ظاهرة الفساد الإداري، هذا بالإضافة إلى أهداف تكميلية وفرعية يمكن حصرها فيما يلي:

- تحليل وتشخيص ظاهرة الفساد الإداري .
- التعرف على ماهية الفساد الإداري .
- التطور التاريخي للفساد.
- أسباب وأنواع الفساد الإداري.
- تبيان آثار الفساد الإداري المختلفة .